دور السنة النبوية في تحقيق التنمية المستدامة
- المجال الاقتصادي أنموذجًا -

أ. د. عبد الستار إبراهيم الهيتي
أستاذ الفقه المقارن والقضايا الفقهية المعاصرة – جامعة البحرين

ملخص

تعد التنمية بمضمونها العام غاية كل المجتمعات الحديثة والهدف الأساسي لجميع دول العالم، باعتبارها تعمل على تحقيق صيغة من النمو المستمر بما ينعكس إيجابًا على تحسين ظروف المجتمع بصفة عامة، كما تعد التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي.

في هذا السياق حثَّ الإسلام على عمارة الأرض واستثمار مواردها الطبيعية والإفادة من خيراتها وما بثَّ الله فيها من موارد، ولا شك أن التنمية المستدامة تعتبر أهم متطلبات عمارة الأرض من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية المعدة لهذا الغرض. وتبرز أهمية هذا البحث في كونه محاولة لتأصيل التنمية المستدامة من خلال الهدي النبوي، وإظهار عناية السنة النبوية بالتكامل بين مجالات التنمية المستدامة، مما يؤكد شمولية السنة النبوية ومناسبة نصوص الوحي لكل عصر وزمن لخدمة المجتمع.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة من منظور إسلامي تعني: الترقية العلمية المتكاملة، للمكونات البيئية والثروات الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية، بما يضمن استدامتها تبعًا للمبادئ والضوابط الإسلامية.

وتركز التنمية المستدامة إلى التكامل بين البيئة والتنمية، وتتحقق أبعادها من خلال التوافق بين أنظمة ثلاثة هي: المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وبناء النظام الاقتصادي، وتحقيق التكافل الاجتماعي.

إنَّ أبرز الركائز والبرامج التي دعت إليها السنة النبوية لتحقيق التنمية المستدامة، تتمثل في المحافظة على النظافة الشخصية ونظافة المكان والطريق، والنهي عن تلويث الموارد المائية، والاستخدام العقلاني للموارد، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، وترشيد الاستهلاك ومنع الإسراف.

وفي المجال الاقتصادي حاربت السنة النبوية ظواهر الفساد الاقتصادي والمالي كظاهرة الغش في المعاملات الاقتصادية، أو السقوط في فخ المعاملات الربوية، ومنع الاحتكار للسلع والبضائع، ومنع المعاملات غير المشروعة، وغيرها من الخطوات التنظيمية والإدارية لتنظيم وإدارة العمل الاقتصادي التنموي، مما يثبت اعتماد النبي ﷺ للأطر التنظيمية باعتبارها صيغة متقدمة من صيغ السنة النبوية لتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: السنة النبوية، التنمية، المستدامة، الاقتصاد، الركائز.

Abstract

Development, in its general sense, is the goal of all modern societies and the primary objective of all countries in the world, as it works to achieve a formula of continuous growth that positively reflects on improving the conditions of society in general. Development is also one of the basic elements of human and social stability and development.

In this context, Islam urges the cultivation of the Earth, the investment of its natural resources, and the benefit of its bounty and the resources that God has bestowed upon it. There is no doubt that sustainable development is considered the most important requirement for the cultivation of the Earth by preserving the natural resources prepared for this purpose. The importance of this research is highlighted by its attempt to establish sustainable development through the prophetic guidance, and to demonstrate the concern of the prophetic Sunnah with the integration of the areas of sustainable development, which confirms the comprehensiveness of the prophetic Sunnah and the suitability of the texts of revelation for every age and time to serve society.

The study concluded that sustainable development, from an Islamic perspective, means the integrated scientific advancement of environmental components, economic resources, and social interactions, ensuring their sustainability in accordance with Islamic principles and guidelines. Sustainable development focuses on the integration of the environment and development, and its dimensions are achieved through the compatibility of three systems: preserving the environment and natural resources, building the economic system, and achieving social solidarity.

The most prominent pillars and programs called for by the Sunnah of the Prophet to achieve sustainable development are: maintaining personal hygiene, cleanliness of places and roads, prohibiting the pollution of water resources, rational use of resources, respecting the rights of future generations, rationalizing consumption, and preventing extravagance.

In the economic field, the Prophetic Sunnah combated phenomena of economic and financial corruption, such as fraud in economic transactions, or falling into the trap of usurious transactions, and preventing the monopoly of goods and merchandise, and preventing illegal transactions, and other organizational and administrative steps to organize and manage economic development work, which proves the Prophet's (peace and blessings of God be upon him) reliance on organizational frameworks as an advanced form of the Prophetic Sunnah for achieving development.

Keywords: Sunnah Prophetic , development, sustainable, economy, pillars.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين.

وبعد:

تعد التنمية بمضمونها العام غاية كل المجتمعات الحديثة والهدف الأساسي لجميع دول العالم، باعتبارها تعمل على تحقيق صيغة من النمو المستمر بما ينعكس إيجابًا على تحسين ظروف المجتمع بصفة عامة، وينتج عن ذلك حالة من التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي، كما تعد التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي باعتبارها عملية تطور شامل تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني والانتقال به إلى التطور والرفاه.

برزت التنمية المستدامة باعتبارها واحدة من الطروحات والبرامج التي تم الاهتمام بها في العقود الخمسة الأخيرة وتم التركيز عليها بشكل متميز حين تحولت بعد عام 1987م إلى برنامج مستقل وعُقد لها مؤتمر خاص من قبل الأمم المتحدة وصدر عنه ما يعرف بتقرير (بروتلاند) حول التنمية المستدامة، والذي وضع تعريفها وأبعادها والتحديات التي تواجهها.

في هذا السياق حث الإسلام على عمارة الأرض واستثمار مواردها الطبيعية والإفادة من خيراتها وما بث الله فيها من موارد (معادن وثروات) عملا بقوله تعالى ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [1] واستلهامًا من قول النبي ﷺ: (إنْ قَامَت السَّاعةُ وَفِي يَد أَحَدِكُم فَسِيلةٌ فَإنْ استَطاعَ أنْ لَا تَقُومَ حَتى يَغرِسَهَا فَليَغرِسْهَا)[2]، ولا شك أن التنمية المستدامة تعتبر أهم متطلبات عمارة الأرض من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية المعدة لهذا الغرض.

أهمية البحث:

وتبرز أهمية هذا البحث في كونه محاولة لتأصيل التنمية المستدامة من خلال الهدي

1- سورة هود، آية 61.

2- أخرجه أحمد في مسنده، المحقق/ شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ، 2001م، مسند المكثرين من الصحاب، مسند أنس بن مالك (رضي الله عنه) (20/251) حديث رقم (12902) وقال: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

النبوي، وإظهار عناية السنة النبوية بالتكامل بين مجالات التنمية المستدامة، وإبراز العناية بالحديث الموضوعي ودوره في القضايا المعاصرة، حيث اشتملت السنة على العديد من النماذج والتطبيقات في هذا المجال، مما يؤكد شمولية السنة النبوية ومناسبة نصوص الوحي لكل عصر وزمن لخدمة المجتمع، من خلال التعرف على تلك النماذج والتطبيقات في هذه الدراسة.

أهداف البحث:

يسـعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1- بيان دور السنة النبوية في تحقيق التنمية المستدامة.

2- بيان العلاقة بين بناء الإنسان والتنمية المستدامة.

3- إبراز العوامل التي تحقق التنمية المستدامة من خلال السنة النبوية.

4- بيان ما أضافته السنة النبوية إلى موضوع التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت التنمية المستدامة من الناحية الإسلامية، أبرزها:

1- الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة، عودة الجيوسي، وهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على علاقة الإسلام بالتنمية المستدامة، وقد توصل إلى أن التنمية المستدامة في الإسلام تقوم على أربعة مبادئ: هي الحكم الرشيد والإحسان ورأس المال الاجتماعي ومكافحة الفساد، مع استحضار البعد الأخلاقي والروحي.

2- دور السنة النبوية في تحقيق التنمية المستدامة، د.عادل راشد مناحي الدماك، وناقش البحث الأثر الذي تحدثه السنة النبوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومدى الترابط بين هذا المصطلح وبين تطبيقه في السنة النبوية.

3- ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية، د. محمد عبد القادر الفقي، وقد ناقش البحث المفهوم العلمي للتنمية المستدامة، والعناصر الأساسية للتنمية المستدامة، وركائز التنمية المستدامة في السنة النبوية والقواعد الفقهية المتعلقة بها.

وتتميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تختص بجانب واحد من جوانب التنمية، وهو المجال الاقتصادي برؤية تحليلية تبرز دور السنة في تحقيق التنمية المستدامة، كما أنها تركز على العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة وبناء الإنسان.

منهجية البحث:

بناء على المعطيات المتقدمة ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي والمنهج الاستنباطي التأصيلي، لتأصيل هذا الموضوع وإبراز دور السنة النبوية في بناء التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

خطة البحث:

وقد اقتضى ذلك توزيع هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة: أهمية الموضوع وخطة البحث فيه.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها.

المبحث الثاني: ركائز التنمية المستدامة في السنة النبوية.

المبحث الثالث: دور السنة النبوية في تحقيق التنمية المستدامة (المجال الاقتصادي).

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

أملي كبير أن أكون موفقًا في دراسة هذا الموضوع دراسة علمية تأصيلية تتناسب مع أهميته، ووفقا لما ورد في السنة النبوية في بناء التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي وتحقيق أهدافها.

حسبي أنني سأجتهد، ، ، ومن الله التوفيق.

المبحث الأول

مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها

ظهر مصطلح التنمية في إطاره العام في بدايات القرن الماضي (القرن العشرين) تزامنًا مع ظهور حركات الاستقلال في قارتي آسيا وأفريقيا، عندما كانت الدول الاستعمارية تهتم فقط باستثمار مقدّرات الدول المستعمرة دون أي عناية بالتنمية.

ولقد حققت بعض الدول نماذج متنوعة ومتعددة من برامج التنمية في النظام الرأسمالي ممثلة بدول العالم الأول، وفي النظام الاشتراكي ممثلة بدول العالم الثاني، بينما بقيت الدول الأخرى تكافح ويلات التخلف ممثلة بدول العالم الثالث أو ما تسمى بالدول النامية.

والمتتبع لتدرج تاريخ التنمية وبرامجها المتنوعة على الصعيد العالمي والإقليمي يلحظ تطورًا مستمرًا وواضحًا في مفهومها ومحتواها وأهدافها تبعًا لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وتماشيًا مع الخبرات الدولية التي تراكمت في هذا المجال، حيث مرت التنمية خلال ما يقرب من قرن من الزمن بمراحل متعددة، حيث كانت رديفًا لمصطلح النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على إستراتيجية التصنيع باعتباره وسيلة لزيادة الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة.

ثم توسع مفهوم التنمية بعد ذلك ليشمل أبعادًا اجتماعية مضافة إلى الجوانب الاقتصادية التي كانت تمثلها في المرحلة السابقة، حيث أخذت التنمية تركز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة وعدم المساواة، وعندئذ ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي تعني الاهتمام بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتعمل على تحسين ظروف عموم المجتمع السكان وزيادة معدلات النمو الاقتصادي لدى جميع أفراده[1].

ومع نهاية ثمانيات القرن الماضي بدأ العالم يشخص العديد من المشكلات الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة بجميع جوانبها، في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على

1- أبو زنط وغنيم، التنمية المستديمة، دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، ماجدة أحمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، مجلة المنارة للبحوث والدراسات جامعة آل البيت، المفرق الأردن، المجلد الأول، العدد1، 2006م، (ص150-149) بتصرف.

هذه المشكلات، وكان من نتيجة تلك الجهود تحديد مفهوم جديد للتنمية وهو (التنمية المستدامة) وذلك بعد الضرر الذي لحق بمكوّنات الطبيعة المحيطة بالإنسان، نتيجة الثورة الصناعية وظهور مجتمع الاستهلاك وانتشار حالات الفقر وغيرها من الأسباب التي دفعت الإنسانية إلى إعادة النظر في طرق التنمية التي تنتهجها، بحيث أصبح هذا المصطلح هو المفهوم الأدق والأشمل لبرامج التنمية وأشكالها وأهدافها.

مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية لغة: مصدر نمّى أو أنمى، يقال نمّى إنتاجه: زاده وكثره، ونمّى الأم: طوره، ونمّى ذاكرته: نشطها وقواها، مما يعني أن المعنى اللغوي يشير إلى الزيادة والنماء نتيجة فعل خارجي[1].

التنمية اصطلاحًا: وردت تعريفات متعددة للتنمية تبعا لوجهة نظر الباحثين وتخصصاتهم، وتبعا للثقافة والتقاليد التي ينتمون إليها.

فقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها: عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسّن المتواصل لرفاهية كل السكّان والأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[2].

المستدامة لغة: مشتقة من الفعل دوم ويعني دام الشيء يدوم ويدام، والمداومة على الأمر هي المواظبة عليه وكلمة المستدامة اسم فاعل من الفعل استدام [3]. مما يفيد أن المعنى اللغوي لها يشير إلى دوام الشيء واستمراريته دون انقطاع، مع مراعاة التأني والتؤدة والرفق.

الاستدامة اصطلاحًا: أما الاستدامة في مفهومها الاصطلاحي فإنها تطلق على جميع

1- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، المحقق/ مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال بيروت، 1980م، (8/373)، عمر، د. أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1429هـ، 2008م، (3/2289).

2- إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1986م، (ص7).

3- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط3، 1414هـ، (12/212)، الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق/ مجموعة من المحققين، دار الهداية، (32/180).

جوانب الحياة التي يرجى بقاؤها وللحيلولة دون نضوبها ونفاذها كالموارد الطبيعية[1].

التنمية المستدامة: تم تعريف التنمية المستدامة باعتبارها مركبا وصفيًا بتعريفات متعددة وصلت إلى أكثر من خمسين تعريفا، تبعًا للتخصصات العلمية التي تنتمي إليها الجهة التي تقوم بتعريفها.

فقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها: التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق حاجاتها[2].

وعرفها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بأنها: تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة[3].

ويظهر أن هذا التعريف أوسع من تعريف الأمم المتحدة، لأنه يشمل تحسين نوعية الحياة والقدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة، ذلك أن عبارة «تحسين نوعية الحياة» أكثر شمولا وطموحا من «تلبية الاحتياجات» باعتبار أن تحسين الحياة يشمل الوفاء بالكماليات، وأنه يمثل المستوى المطلوب لتحقيق احتياجات الناس وطموحهم.

وقد عرفت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) التنمية المستدامة بأنها: عملية متعددة الأبعاد تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والبعد البيئي من جهة أخرى، تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظور إسلامي، بما يؤكد أن الإنسان مستخلف في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها، ويلتزم في تنميتها بأحكام القران والسنة النبوية الشريفة، على أن يراعي في عملية التنمية الاستجابة لحاجات الحاضر، دون إهدار حق الأجيال اللاحقة، ووصولا إلى الارتفاع بالجوانب الكمية والنوعية للمادة والبشر[4].

1- دائرة التنمية الاقتصادية، حكومة رأس الخيمة، النشرة الاقتصادية العدد 45، نوفمبر، 2115م، (ص19).

2- تقرير مستقبلنا الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، إصدار المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت، دار عالم الكتب، (ص69).

3- الجيوسي، أ.د. عودة راشد، الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة، ترجمة جمانة وليد وآخرون، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، 2013م، (ص22).

4- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) العالم الإسلامي والتنمية المستدامة (الخصوصيات والتحديات والالتزامات) وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، دراسة العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة، جدة السعودية 10– 12/6/2002م، منظمة الايسيسكو الرباط المغرب (ص138).

والذي يظهر لنا أن التعريف الأدق للتنمية المستدامة من منظور إسلامي هو: الترقية العلمية المتكاملة، للمكونات البيئية والثروات الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية، بما يضمن استدامتها تبعًا للمبادئ والضوابط الإسلامية.

ويعني هذا التعريف أن التنمية المستدامة تمثل عملية الانتقال من أوضاع غير مرغوب فيها إلى أوضاع أفضل، اعتمادًا على قواعد العلم واستنادًا إلى دراسات علمية موضوعية، لضمان المحافظة على الموارد وتجديدها واستثمارها بشكل عقلاني، والحرص على استثمار الثروات الاقتصادية بما يحقق نموًا اقتصاديًّا مستدامًا، يضمن استفادة جميع طبقات المجتمع منه، بما يقلل من نسب الفقر والبطالة.

وبهذا تعمل التنمية المستدامة على إدامة الروابط والعلاقات الاجتماعية، وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والنوادي والنقابات، بما يحقق قوة ضغط تشارك في صنع القرار الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع، وبما يضمن استفادة الأجيال الحالية وإشباع حاجاتها من الثروات والموارد المتاحة، دون إلحاق أي ضرر بمقدّرات وحقوق الأجيال القادمة. بشرط أن تكون عملية التطور والانتقال والاستثمار منضبطة بقواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها ومتفقة مع مقاصد التشريع وغاياته وأهدافه.

أبعاد التنمية المستدامة:

تركز التنمية المستدامة إلى التكامل بين البيئة والتنمية، وتتحقق أبعادها من خلال التوافق بين أنظمة ثلاثة هي: المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وبناء النظام الاقتصادي، وتحقيق التكافل الاجتماعي.

أما البيئة: فهي الوسط والمكان الذي يعيش فيه الإنسان بما يتضمن من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها، ويستمد منها مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيها علاقته مع الآخرين[1]. وتتكون من نظامين أساسيين هما: البيئة الطبيعة التي أوجدها الله تعالى من أرض وهواء وماء وغيرها، والبيئة الحضارية ويقصد بها النظام الذي أوجده الإنسان من مشاريع ومؤسسات وبنية تحية ومبان وغيرها[2]. مما يثبت أن البيئة ومواردها الطبيعية والحضارية هي السبب المباشر في انتقال التنمية

1- أبو صبيع، د. صالح، الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربية، دار البركة عمان الأردن، ط1، 2009م، (ص35).

2- منظمة الايسيسكو، دراسة العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة (ص98).

إلى عهد جديد، مما يجعلها العنصر الأساسي في عملية الاستدامة. وبهذا تعمل التنمية المستدامة على المحافظة والتطوير في كافة المجالات الحيوية التي يحتاجها الإنسان.

ففي مجال المياه: تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمصادر المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة.

وفي مجال الغذاء: تهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل والحفاظ على الأراضي والغابات، والمياه، والحياة البرية، والبحرية.

وفي مجال الصحة: تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجيةوالحفاظ على صحة الإنسان وسلامته وتوفير الأنظمة الداعمة للحياة السليمة.

وفي مجال السكن والخدمات: تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام، والمثالي للأراضي، والغابات، والطاقة.

وفي مجال التعليم: تهدف إلى إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.

في مجال الدخل: تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي[1].

وبهذا يتضح لنا أن البيئة لم تعد محصورة في ذلك المفهوم الضيق الذي يعني مجرد مكافحة التلوث البيئي وإنما أصبح مفهومًا مركبًا يستوعب جميع الخبرات الجديدة التي أنتجتها الإنسانية في مختلف حقول المعرفة والعلم ويعالج جميع المسائل المتصلة بالحياة.

أما بناء النظام الاقتصادي: فإنه يتطلب تحقيق رفاهية المجتمع والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد على النحو العقلاني بكفاءة ومشروعية، من خلال رفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية، ورفع الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الرعاية الصحية والوقائية، والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية، وزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو، وتوفير فرص العمل [2].

1- الطاهر، د. قادري محمد، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية بيروت 2013م، (ص-76 77) بتصرف.

2- نفس المصدر السابق (ص80).

ولا شك أن هذا يتطلب توفير أدوات وبرامج اقتصادية تساعد على استهلاك موارد الحاضر بأسلوب يراعي مصالح المستقبل، كما يتطلب مجموعة من التشريعات لتحقيق السياسة الاقتصادية الرشيدة، والعمل على التخلص من ضغوط النظام الاقتصادي الدولي الحالي الذي يؤدي إلى تفاقم فقر الدول النامية ومديونيتها.

وأما تحقيق التكافل الاجتماعي: فإنه يتم من خلال عملية التضامن والتعاون لدى أفراد المجتمع بما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية والاحتفاظ بكرامة الإنسان، وتحقيق الاستدامة الاجتماعية في كافة المجالات من الصحة والغذاء والمسكن والتعليم ودعم المشاريع الصغيرة وتوفير الوظائف.

لقد كانت التنمية سابقًا تركز فقط على الجانب الاقتصادي فحسب، أما اليوم فقد تطور مفهوم التنمية المستدامة ليشمل هذه الأبعاد الثلاث، ولا يمكن الاستغناء عن واحد منهما، لأن تطور الاقتصاد هو غاية التنمية، والمجتمع الإنساني هو وسيلته، والبيئة هي من تحتضن هذين البعدين الاقتصادي والاجتماعي. لذلك فإن تفعيل التنمية المستدامة يعني تفعيل هذه الركائز الثلاث معا وعلى قدم المساواة، لأن التقليل من قيمة أي بُعد سيؤدي إلى انهيار العملية بشكل عام، ذلك أن غاية هذه التنمية هي الاستدامة التامة في جميع جوانب الحياة، وهذه لا تتحقق إلا في برنامج مكتامل يشمل جميع هذه الأبعاد الثلاثة.

أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

1- تحسين نوعية حياة السكان:

ويتم ذلك من خلال التخطيط العلمي وتنفيذ السياسات العملية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيًا وروحيًا، عن طريق اعتماد برامج للقضاء على الفقر والجوع لتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وتوفير التعليم والصحة.

2- رفع مستويات المعيشة:

حيث تعمل التنمية المستدامة على رفع مستويات المعيشة للأجيال الحالية والأجيال القادمة، وتطوير الوسائل المتعلقة بكافة جوانب الحياة من السكن، والمؤسسات الخدمية، والبنية التحتية، وغيرها.

3- احترام البيئة الطبيعية:

وذلك عن طريق التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، والمحافظة على الموارد الطبيعية بكافة مجالاتها، والعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة انسجام وتكامل، وتنمية ثقافة الإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4- الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية:

ذلك أن الموارد الطبيعية موارد محدودة، مما يوجب استخدامها بشكل عقلاني وتوظيفها توظيفًا علميًّا يحول دون استنزافها أو تدميرها، وفق السنن التي وضعها الله سبحانه وتعالى في الحياة، من غير إفساد أو إضرار أو إهدار للموارد.

5- إحداث تغيير مناسب في الحاجات تبعا للأولويات:

حيث يتم التغيير والتطوير بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية تبعًا للأولويات التي تناسب طبيعة وثقافة كل مجتمع، والسيطرة على المشكلات البيئية ووضع الحلول المنابة لها.

المبحث الثاني

ركائز التنمية المستدامة في السنة النبوية

ذكرنا في المبحث الأول أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد: البيئة والاقتصاد والاجتماع، وأنه يجب أن تكون عملية التنمية تكاملية ومتوازنة بين هذه الأبعاد الثلاثة.

ولأن التنمية المستدامة تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر وضمان حقوق وحاجات الأجيال القادمة؛ فإن ذلك يتطلب جملة من الخطوات والبرامج العملية التي تشمل عددًا من الإجراءات الفردية والجماعية لرسم طريق متكامل يتناغم فيه النمو الاقتصادي ومتطلبات الصحة البيئية والعدالة الاجتماعية.

والمتابع للسنة النبوية يقف على العديد من التوجيهات والإرشادات النبوية التي حددت جملة من الركائز والبرامج التي دعت إليها السنة نظريًّا وتطبيقيًّا (السنة القولية والعملية والتقريرية) لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة مع ضرورة استحضار الجانب الديني التعبدي والبعد الروحي المتمثل بالأجر والثواب، مما يعمل على تحفيز

المسلم إلى رضا الله تعالى وابتغاء الأجر عن طريق تحقيق محتوى التنمية المستدامة باعتبارها سلوكًا حضاريًّا وواجبًا دينيًّا تعبديًّا، بما يضمن للإنسان سعادته في الدنيا مع ترتيب الأجر والثواب في الآخرة.

وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على أبرز الركائز والبرامج التي دعت إليها السنة النبوية، والتي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وفقا للتفصيلات والمحاور الآتية:

1- المحافظة على النظافة الشخصية:

فقد حثت السنة النبوية على نظافة المسلم في بدنه وثوبه ومكانه، حتى يتسنى تنظيف البيئة المحيطة، فعن أبي هريرة ﷺ قال قال رسول الله ﷺ: (حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا، يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ)[1]، وبناء على ذلك قال الفقهاء إنه يستحب الغسل في يوم الجمعة وتقليم الأظافر وإزالة الشعر والتطيب، ويجب الغسل في كثير من المجالات كغسل الجنابة والحيض والنفاس، وكل ذلك يسهم في إيجاد المسلم النظيف الذي يسعى لإيجاد بيئة صحية وخالية من التلوث.

2- المحافظة على نظافة المكان والطريق:

فقد ورد في السنة النبوية عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: قال ﷺ: (طَهِّرُوا أَفْنِيَتَكُمْ فَإِنَّ الْيَهُودَ لَاتُطَهِّرُ أَفْنِيَتَهَا)[2]، والمقصود بالأفنية هو المتسع من الدار، وفي هذا أمر بتطهير المكان والدر ورفع الأقذار عنها.

كما ورد في السنة النبوية جملة من الأحاديث التي تحث على نظافة الطرق وإماطة الأذى عنها واعتبار ذلك من شعب الإيمان، فعن أبي هريرة ﷺ قال: قال ﷺ: (الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ)[3]، واعتبرت السنة ذلك من محاسن الأعمال، عن أبي ذر الغفاري ﷺ قال: قال

1- أخرجه البخاري في صحيحه، المحقق/ مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير دمشق، ط5، 1414هـ، 1993م، كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم (1/305) حديث رقم (856).

2- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، دار الحرمين القاهرة 1415هـ، 1995م، باب العين، من اسمه علي (4/231) حديث رقم (4057)، والحديث حسن.

3- أخرجه مسلم في صحيحه، المحقق/ محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة، تم تصويره دار إحياء التراث العربي بيروت 1374هـ، 1955م، كتاب الإيمان باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها (1/63) حديث رقم (35).

رسول الله ﷺ: (عُرِضَتْ عَلَيَّ أَعْمَالُ أُمَّتِي حَسَنُهَا وَسَيِّئُهَا، فَوَجَدْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الْأَذَى يُمَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ. وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِهَا النُّخَاعَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ)[1].

3- المحافظة على نظافة الساحات العامة:

فقد ورد عن النبي ﷺ فيما يرويه: (اتَّقُوا اللَّعَّانَيْنِ قَالُوا: وَمَا اللَّعَّانَانِ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ)[2]، والظل هو المكان الذي يستظل به الناس ويقعدون فيه وقت اشتداد الحر، ويقابل الظل في زمننا الحاضر الأماكن العامة والحدائق والمتنزهات والغابات التي يقصدها الناس من أجل الراحة والتنزه، مما يوجب العناية بها وعدم تعريضها للأوساخ والقاذورات تجنّبًا للوقوع في اللعن المذكور في الحديث، ومن أجل المحافظة على جمالية هذه الأماكن والساحات ونظافتها.

4- النهي عن تلويث الموارد المائية:

فقد نهى النبي ﷺ عن البول في الماء الراكد غير الجاري، عن أبي هريرة ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ)[3]، ويدل هذا الحديث على مكافحة التلوث المائي، لأنه لا يمكن الانتفاع من الماء إذا تلوث وتغيرت أوصافه، والبول يعتبر نموذجًا للملوّثات التي تتعرض لها المياه، وبذلك يشمل النهي عن كل ما يلقى من ملوّثات وقاذورات في العيون والآبار والأنهار وغيرها من الموارد، مما يوجب على كل مسلم أن يمتنع عن تلويث وإفساد الموارد الطبيعية بالملوثات الضارة أيًّا كان مصدرها أو نوعها؛ لأن هذه الأرض وما عليها هو ملك للجميع.

5- الاستخدام العقلاني للموارد:

تهتم التنمية المستدامة بالموارد الطبيعية وتتعامل معها على أنها موارد محدودة؛ ولذلك يجب الاستخدام والاستثمار العقلاني لها، ويحرم استنزافها أو تدميرها، وقد جاءت السنة النبوية تحث على الترشيد في استهلاك تلك الموارد، عن أنس بن مالك ﷺ قال (كَانَ

1- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب النهي عن البصاق في المسجد (1/390) حديث رقم (553).

2- أخرجه مسلم صحيحه، كتاب الطهارة باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال (1/226) حديث رقم (269).

3- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم (1/94) حديث رقم (236).

النَّبِيُّ ﷺ يَغْتَسِلُ، بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ)[1]، ، فكان ﷺ يتوضأ بمد، والمد هو ملء كفي الإنسان المعتدل ويقدر ب 0، 7 من اللتر، ويغتسل بصاع وهو أربعة أمداد، وهو بمقدار 2، 75 لتر.

وإذا ما قورن هذا بما يتم استهلاكه اليوم في الوضوء والغسل تظهر لنا عملية الإهدار في الموارد المائية، حيث تشير الاحصائيات أن ما يستهلكه الشخص هذه الأيام في الوضوء ما بين 5 6 لتر، وأن ما يستهلكه في الغسل لا يقل عن 30 لتر[2].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِسَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَقَالَ: مَا هَذَا السَّرَفُ؟، فَقَالَ سَعْدٌ: أَفِي الوُضُوءِ إِسْرَافٌ؟، قال: "نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ"[3].

6- مراعاة حقوق الأجيال القادمة:

تقوم التنمية المستدامة على توفير حاجات الأجيال الحالية ورعاية حقوق الأجيال القادمة، وقد جاءت السنة النبوية للتأكيد على هذه المفاهيم التنموية، فقد جعل الإسلام جريان الأجر للميت متعلق بمنفعة الأجيال القادمة، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ)[4]، وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْمًا عَلَّمَهُ وَنَشَرَهُ، وَوَلَدًا صَالِحًا تَرَكَهُ، وَمُصْحَفًا وَرَّثَهُ، أَوْ مَسْجِدًا بَنَاهُ، أَوْ بَيْتًا لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ، أَوْ نَهْرًا أَجْرَاهُ، أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صِحَّتِهِ وَحَيَاتِهِ، يَلْحَقُهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِ)[5].

1- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الوضوء بالمد (1/84) حديث رقم (198).

2- الخطاف، إيمان، المسلمون يستهلكون يوميا أكثر من 32 لتر يوميا في الوضوء، صحيفة الشرق الأوسط العدد 10341 بتاريخ 22/3/2007م.

3- أخرجه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عمر بن العاص (رضي الله عنهم) (11/637) حديث رقم (7065) والحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي، وهو حديث حسن وصححه بعض المحدثين.

4- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته (3/1255) حديث رقم (1631).

5- أخرجه ابن ماجه في سننه، المحقق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، كتاب الإيمان باب ثواب معلم الناس الخير (1/88) حديث رقم (242) وهو حديث صحيح.

وهكذا تكون الصدقة الجارية التي يدوم نفعها ويستمر عطاؤها كالوقف وشق الأنهار وحفر الآبار وإصلاح الطرق وغيرها من أفعال الخير صيغة متقدمة من صيغ التنمية المستدامة التي دعت إليها السنة النبوية واعتبرتها جزء من الالتزامات التعبدية، فالوقف يعتبر نموذجًا من نماذج التنمية المستدامة؛ لأنه يعني حبس العين وتسبيل الثمرة للأجيال الحالية والأجيال اللاحقة، ويمكن أن يقدم الكثير للتنمية المستدامة سواء في مجال الاستثمار البشري والاستثمار المادي أو في مجال حماية الموارد وصيانتها وديمومة عطائها[1]. ويمكن الاستفادة من هذا التوجيه النبوي لوجوه الخير المتعددة والمتنوعة في رعاية اللاجئين والنازحين وتقديم الخدمات لهم ضمن مسيرة التنمية المستدامة.

7- الحث على الزراعة وتوفير الغذاء:

تعد الزراعة أصلاً من أصول المحافظة على البيئة وركنًا من أركان التنمية المستدامة؛ لأنها عامل من عوامل تنقية الهواء من التلوث، ولأنها تمنح الإنسان منظرًا جميلا وثمارًا متنوعة، ومن هنا اهتمت السنة النبوية بالدعوة إلى الزراعة والحث على التنمية الزراعية المستدامة.

عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ)[2]، وفي هذا الحديث حث من النبي ﷺ على الغرس والزرع وعمارة الأرض مما ينمي فكرة التنمية المستدامة في توفير الثمار والمنتجات الزراعية والتي تمثل بعدًا اقتصاديًّا واستثماريًّا يساهم في عملية الاكتفاء الذاتي. وهو ما يمكن أن نطلق عليه التنمية الزراعية المستدامة التي تقوم على مراعاة حاجات الأجيال القادمة، فكما غرس لك غيرك فانتفعت به فاغرس لمن يجيء بعدك لينتفع به.

وفي هذا المعنى تأتي دعوة السنة النبوية إلى إحياء الأرض الموات عملاً بما رواه سعيد بن زيد ﷺ عن النبي ﷺ قال: (مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ)[3]، وفي

1- الهيتي، د. عبد الستار إبراهيم، الوقف ودوره في التنمية، نشر مركز البحوث والدراسات، ط1، 1419هـ، 1998م)، (ص25-24) بتصرف.

2- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه (2/817) حديث رقم (2195).

3- أخرجه أبو داود في سننه، المحقق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت، كتاب الخراج والإمارة والفيء باب في إحياء المواتج (3/178) حديث رقم (3073) وهو حديث صحيح.

هذا تشجيع على إعمار الأرض وزراعتها بالزراعة والعمارة ونحوهما.

8- ترشيد الاستهلاك ومنع الإسراف:

تهدف التنمية المستدامة إلى عملية ترشيد الاستهلاك والتوازن بين المتطلبات والنفقات دون مبالغة، مما يؤدي إلى تحفيز الاستعمال الأمثل لجميع الموارد وسد الحاجات والتوازن والاعتدال في الإنفاق وعدم البغي أو الشطط، وقد ورد في السنة النبوية ما يؤكد هذه المفاهيم فيما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ: (كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا وَالْبَسُوا مَا لَمْ يُخَالِطْهُ إِسْرَافٌ، أَوْ مَخِيلَةٌ)[1]، ويدل هذا الحديث على تدبير الإنسان نفسه والموازنة بين مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة فإن السرف يؤدي إلى الإتلاف ويضر بالنفس، عن المغيرة بن شعبة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ)[2]، والمقصود بإضاعة المال هو الإسراف وصرف الأموال في غير ما ينبغي.

ويعتبر الإسراف أكبر خطر يهدد عملية التنمية المستدامة؛ لأنه يستنزف الموارد دون تحقيق فائدة للمستهلك ومن هنا جاءت التوجيهات الإسلامية لضبط عملية الاستهلاك وفق ما يحتاجه الإنسان دون إسراف أو تقتير، قال تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾[3]، وقال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾[4]. وتدعو هذه النصوص إلى ضرورة التوازن وفق ترتيب الأولويات، ومن أمثلة ذلك قوله ﷺ لجابر بن عبد الله ﷺ حينما أعتق عبدًا: (ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا. فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ. فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ. فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا" يَقُولُ: فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شمالك)[5]،

1- أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب اللباس باب لبس ما شئت ما أخطأك سرف ولا مخيلة (2/1192) حديث رقم (3605). وأخرجه الحاكم في المستدرك، المحقق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1411هـ، 1990م، كتاب الأطعمة (4/150)، وقال الحاكم: "هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

2- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب ما ينهى عن إضاعة المال، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه (2/848) حديث رقم (2277).

3- سورة الإسراء آية 29

4- سورة الفرقان آية 68

5- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة باب الابتداء في النفقة على النفس ثم أهله ثم القرابة (2/692) حديث رقم (997).

مما يعني أن الترتيب في الإنفاق يكون على النفس أولا ثم على الأهل ثم على الأقارب، فإن زاد فعلى المحتاجين والفقراء، ولا شك أن هذا الترتيب يساعد على عملية ضبط النفقات تبعا للحاجات، كما أن الإسلام في تنظيمه للاستهلاك يهدف إلى توفير الضروريات التي يحفظ بها الدين والحياة والنسل وأداء الواجبات ثم الحاجيات، ثم الأمور التحسينية) الترفيهية(التي لا تتوقف عليها مسيرة الحياة[1].

إن الالتزام بهذه الصيغة من التوازن يؤدي إلى ثقافة ترشيد الاستهلاك التي يجب أن ينتهجها المسلم في حياته اليومية باجتناب الإسراف والتبذير، والامتناع عن استهلاك ما يزيد عن حاجته، وهو الذي يوصل إلى حد القناعة التي تعتبر مظهرًا من مظاهر التأصيل الإسلامي للتنمية المستدامة المعتمدة على بعد روحي تعبدي غير متوفر في النظم الوضعية القديمة والحديثة.

المبحث الثالث

دور السنة النبوية في تحقيق التنمية المستدامة (المجال الاقتصادي)

تضمنت نصوص السنة النبوية منظومة متكاملة من القيم: كالأمانة والصدق والإتقان، وتحريم الغش والكذب ونبذ روح الاتكالية في العنصر البشري، الذي يعتبر أساس التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي، لضمان أعلى درجات الأداء والكفاءة في العملية الاقتصادية، وبذلك تتحقق المثالية في النتائج، عن عائشة ﵂ أن رسول الله ﷺ قال: (إِنَّ اللَّهَ ﷻ يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتْقِنَهُ)[2].

وقد حاربت السنة النبوية ظواهر الفساد الاقتصادي والمالي كظاهرة الغش في المعاملات الاقتصادية، أو السقوط في فخ المعاملات الربوية التي حاربتها نصوص السنة النبوية لما لها من انعكاسات خطيرة على البنية الاقتصادية للدول ولأنها تساهم بشكل كبير في اختلال التوازن في النظام الاجتماعي، وبث روح الاستغلال وسلب الحقوق مما يربك المنظومة الاقتصادية فتتخلف الأمة عن التقدم والرقي الحضاري.

1- عفر، محمد عبد المنعم، التخطيط والتنمية في الإسلام، دار الريان جدة، 1405هـ، 1985م، (ص161).

2- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب الألف، من اسمه علي (1/275) حديث رقم (897) والحديث حسن.

كما حرصت نصوص السنة النبوية على تطبيق أخلاقيات إدارة المال والأعمال، باعتبار أن ممارسة العملية الاقتصادية في المال والأعمال جزء من العبادة والقربة إلى الله تعالى، لأن كل عمل يقوم به المسلم وهو يبتغي فيه وجه الله تعالى ونفع أمته والمساهمة في تقدمها وريادتها يعتبر عبادة ينال عليها الأجر والثواب.

سنحاول في هذا المبحث استجلاء الهدي النبوي في تحقيق التنمية المستدامة للتعرف على دور السنة النبوية في تحقيق فكرة التنمية المستدامة ووضع المعالجات الوقائية والعلاجية في حل المشكلات التي واجهته أو واجهت صحابته ﷺ.

لقد كان من أبرز المهام التي قام بها النبي ﷺ بعد الهجرة هو شروعه في بناء الدولة وتثبيت دعائمها، وقد تفرع عن ذلك جملة من الأعمال والسلوكيات والممارسات الاقتصادية العامة نشير إلى أبرزها:

- بناء المسجد، ليكون محطة للعبادة ومكانا للتكافل الاجتماعي بين مواطني الدولة الفتية من المهاجرين والأنصار، وليصبح مركز للقرار ومتابعة أحوال المسلمين إداريا واقتصاديا.

- المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، التي مثلت حالة فريدة من التكافل والتواصل على مستوى التاريخ الإنساني، تجاوز المفاهيم الدينية والاجتماعية لتصل إلى مرحلة التكامل الاقتصادي الشامل بينهم، ولتكون هذه المؤاخاة صيغة من صيغ توزيع الثروة التي كانت عند المسلمين، مما يدخل ضمن مفهوم التوزيع التوازني

- إنشاء سوق للمسلمين في المدينة المنورة لتنمية التجارة وتطويرها، خاصة وأن سوق يثرب كان يسيطر عليه اليهود ويتحكمون في سلعه وأسعاره.

- وضع الضوابط والقواعد الشرعية والمهنية والاقتصادية التي تضبط التعامل الاقتصادي في الأسواق، بما يتفق ومبدأ تكافؤ الفرص، ويعمل على تحقيق قاعدة التراضي في المعاملات المالية.

- تشريع جملة من الأحكام الملزمة التي تضمن حرمة أموال المسلمين ووجوب المحافظة عليها، عملا بما روى أبو هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ

إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ التَّقْوَى هَا هُنَا وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ)[1].

- منع الاحتكار للسلع والبضائع، وخاصة السلع الضرورية، عملا بقوله ﷺ (مَنِ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ)[2]، وبما روي عن ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ، وَبَرِئَ اللَّهُ مِنْهُ) وفي رواية: (مَنِ احْتَكَرَ يُرِيدُ أَنْ يَتَغَالَى بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ خَاطِئٌ، وَقَدْ بَرِئَ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ)[3].

- منع المعاملات غير المشروعة، فقد جاءت الشريعة بالتمييز بين العقود المشروعة والعقود الباطلة، فقال تعالى ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [4]، وبناء على ذلك منع النبي ﷺ جملة من المعاملات المحرمة، كالربا والاحتكار والغش والتدليس، عملا بما روي عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: (اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ). قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: (الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، ...)[5]، وبما روي عن أبي هريرة ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةِ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ» ؟ فَقَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ» ثُمَّ قَالَ: «مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا)[6]، وغيرها من التوجيهات والتعليمات الملزمة.

- تحديد الأوزان والمكاييل، فقد أقر النبي ﷺ العملات النقدية التي كانت سائدة ومستخدمة عند العرب في تلك الفترة وهي النقود الرومية والفارسية وتعامل بها، ولم يشأ النبي ﷺ أن يجابه دولتي الفرس والروم، خاصة وأن المسلمين لا يزالون في

1- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم (2/1386) حديث رقم (2564).

2- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب تحريم الاحتكار في الأقوات (3/1227) حديث رقم (1605).

3- أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب البيوع، حديث إسماعيل بن جعفر (15-2/14) حديث رقم (2165، و2166).

4- سورة البقرة آية 275

5- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب رمي المحصنات (6/2515) حديث رقم (6465).

6- أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب من غشنا فليس منا (1/99) حديث رقم (102).

بداية تكوينهم، وأن اقتصاديات المجتمع المسلم كانت بدائية وبسيطة جدا بحيث لا تحتمل اصدار نقود جديدة.

وقد اعتمد النبي ﷺ وزنًا واحدًا يتعامل الناس به ومكيلاً واحدًا، وهو وزن أهل مكة ومكيال أهل المدينة، من أجل ضبط السوق وعدم اضطراب التعاملات التجارية فيه، فقد روي عن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (الْوَزْنُ وَزْنُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَالْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ)[1]، والمقصود به الوزن الذي يتعامل به الناس في بيعهم وشرائهم ويتعلق به حق الزكاة، والمكيل هو الصاع الذي يتعلق به وجوب الكفارات وصدقة الفطر وتقدير النفقات.

ولا شك أن هذه الخطوات والإجراءات من النبي ﷺ تعتبر صيغة تنظيمية وإدارية لتنظيم وإدارة العمل الاقتصادي التنموي، مما يثبت اعتماد النبي ﷺ للأطر التنظيمية باعتبارها صيغة متقدمة من صيغ السنة النبوية لتحقيق التنمية في المجال الاقتصادي.

دور السنة النبوية في التنمية الاقتصادية:

بعث النبي ﷺ إلى البشرية وقد كانت في حالة من الفوضى والفساد الفكري والسياسي والاقتصادي، حتى أطلق المؤرخون على تلك المرحلة من التاريخ الإنساني بالجاهلية، بسبب وجود جهل متأصل في كافة االمجالات الدينية والدنيوية والفكرية والإدارية والتنظيمية والاقتصادية، وقد ظهر ذلك في مقالة جعفر بن أبي طالب ﷺ عند النجاشي، حيث قال: أَيُّهَا الْمَلِكُ، كُنَّا قَوْمًا أَهْلَ جَاهِلِيَّةٍ، نَعْبُدُ الْأَصْنَامَ، وَنَأْكُلُ الْمَيْتَةَ، وَنَأْتِي الْفَوَاحِشَ، وَنَقْطَعُ الْأَرْحَامَ، وَنُسِيءُ الْجِوَارَ، يَأْكُلُ الْقَوِيُّ مِنَّا الضَّعِيفَ، فَكُنَّا عَلَى ذَلِكَ، حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْنَا رَسُولًا مِنَّا نَعْرِفُ نَسَبَهُ وَصِدْقَهُ، وَأَمَانَتَهُ وَعَفَافَهُ، فَدَعَانَا إِلَى اللَّهِ لِنُوَحِّدَهُ وَنَعْبُدَهُ، وَنَخْلَعَ مَا كُنَّا نَحْنُ نَعْبُدُ وَآبَاؤُنَا مِنْ دُونِهِ مِنَ الحِجَارَةِ وَالْأَوْثَانِ. وَأَمَرَنَا بِصِدْقِ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَصِلَةِ الرَّحِمِ، وَحُسْنِ الْجِوَارِ، وَالْكَفِّ عَنِ الْمَحَارِمِ وَالدِّمَاءِ، وَنَهَانَا عَنِ الْفَوَاحِشِ وَقَوْلِ الزُّورِ، وَأَكْلِ مَالَ الْيَتِيمِ، وَقَذْفِ الْمُحْصَنَةِ، ، ، الحديث[2].

وقد عالج النبي ﷺ كل هذه الظواهر التي تعيق تحقيق التنمية في مجالها الاقتصادي، والاجتماعي بمعالجات وقائية وعلاجية.

1- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في قول النبي ﷺ المكيال مكيال المدينة (3/246) حديث رقم (3340) وهو حديث صحيح.

2- أخرجه أحمد في المسند، مسند أهل البيت، حديث جعفر بن أبي طالب (رضي الله عنه) (3/266) حديث رقم (1740).

ومن أبرز المعالجات النبوية في تحقيق التنمية الاقتصادية التشجيع على السعي في الأرض وطلب الرزق وتحصيل فرص العمل المتنوعة فخرج من المجتمع حينذاك التاجر والصانع والمزارع، مما يؤدي إلى تنمية كل القطاعات الاقتصادية الفاعلة. وفي هذا تشجيع قطاع التجارة التي كانت ولا تزال أهم النشاطات الاقتصادية التي توفر للمجتمع مصدرا من مصادر الدخل، وتوفر لهم الأقوات والسلع غير المحلية، وقد جعل النبي ﷺ درجة التاجر الصادق مع النبيين والصديقين إذا كان صادقًا وناصحًا ومخلصًا في تجارته، فقال ﷺ: (التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ)[1]، وفي هذا دعوة إلى التفاعل مع الأنشطة الاقتصادية وتصحيح مفهوم العبادة الضيق الذي يعني بأداء النسك فقط، وتوجيهها إلى الضرب في الأرض، والمشاركة في التنمية الاقتصادية، التي تحل مشكلة الفقر والبطالة.

كما شجعت السنة النبوية العمل في القطاع الزراعي لتأكيد أهمية تحقيق الاكتفاء الغذائي، كما في حديث أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ)[2].

ومن المعالجات النبوية لتحقيق التنمية في المجال الاقتصادي أن النبي ﷺ لم يقبل لأي فرد من أفراد المجتمع أن يبقى عاطلا دون كسب أو عمل، بل كان يوجههم لأي فرصة يقدر من خلالها على كسب لقمة الحلال، عن أنس ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْأَلُهُ، فَقَالَ: «أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ؟» قَالَ: بَلَى، حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ، وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ: «ائْتِنِي بِهِمَا»، قَالَ: فَأَتَاهُ بِهِمَا، فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، وَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ؟» قَالَ رَجُلٌ: أَنَا، آخُذُهُمَا بِدِرْهَمٍ، قَالَ: «مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا»، قَالَ رَجُلٌ: أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ، وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ، وَقَالَ: «اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَانْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا فَأْتِنِي بِهِ، »، فَأَتَاهُ بِهِ، فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُودًا بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: «اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ وَبِعْ، وَلَا أَرَيَنَّكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا»، فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ، فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، فَاشْتَرَى

1- أخرجه الترمذي في سننه، المحقق/ أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة ومطبعة مصطفى الباب الحلبي مصر، ط2، 1395هـ، 1975م، أبواب البيوع، باب ماجاء في التجارج (3/507) حديث رقم (1209)، الحديث ضعيف وله طرق يتقوى بها.

2- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه (2/817) حديث رقم (2195).

بِبَعْضِهَا ثَوْبًا، وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةُ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ: لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ، أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ»[1].

وبهذا يقدم النبي ﷺ درسًا تنمويًّا واقتصاديًّا وافيًا عندما وجهه إلى حل مشكلة فقره عن طريق التفاعل مع الحياة الاقتصادية وعدم التقاعس والإنكفاء، فقال له كما ورد في بعض الروايات: "هذا خير لك من أن تسأل الناس أعطوك أو منعوك". فلم يعالج النبي ﷺ مشكلة السائل بالإعانة المادية المؤقتة، بل عالجها بوجوب تحمل المسؤولية في حل مشكلة فقره، عن طريق الاعتماد على نفسه، وهكذا حل النبي ﷺ مشكلة الفقر في نطاق العمل الإنتاجي التنموي وليس في نطاق الصدقة. وهو ما يؤكده رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لَأَنْ يَحْتَزِمَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ، فَيَحْمِلَهَا عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا يُعْطِيهِ، أَوْ يَمْنَعُهُ) [2].

لم تقف هذه المعالجات الاقتصادية والمالية في السنة النبوية عند هذا الحد، وإنما عملت على تقديم الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية الجزئية، فقد وضع النبي ﷺ جملة من الإصلاحات والحلول للمشكلات الاقتصادية التي كان يعاني منها المجتمع الإنساني في تلك الفترة ولا يزال.

وإذا أردنا أن نحدد مسببات الفساد الاقتصادي فإن ذلك يرجع إلى أمرين أساسيين يؤديان إلى ذلك الفساد هما: المعاملات الظالمة، والنشاطات الفاسدة، ولذلك ركز النبي ﷺ على معالجة هذين السببين، وكما يأتي:

تحريم المعاملات الظالمة:

وهي الربا والغرر والشروط المجحفة. وقد اتخذ النبي ﷺ إجراءات وإصلاحات قانونية وتشريعية للتخلص من هذه العقود الظالمة.

1- أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب ماتجوز فيه المسألة (2/120) حديث رقم (1641) وهو حديث ضعيف وله طرق يتقوى بها.

2- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس (2/721) حديث رقم (-107 1042).

1- تحريم المعاملات الربوية:

عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: (لَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ الربا، وموكله، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ.)[1].

وما ورد في خطبة حجة الوداع عنه ﷺ قال: (وَرِبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ. وَأَوَّلُ رِبًا أَضَعُ رِبَانَا. رِبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ)[2]، وهكذا جاءت الخطوة الإصلاحية عن طريق البدء بالأقرب « العباس عم النبي ﷺ، لتأكيد الجدية والعدالة، والحرص على سلامة التطبيق، بعد تأكيده ﷺ على وضع ربا الجاهلية كله.

وبهذا أبطل النبي ﷺ هذا النوع من التعامل لما فيه من الظلم والضرر الذي يتحمله الفقراء والمحتاجون في مقابل محاباة الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال.

2- النهي عن بيع الغرر:

الغرر هو ما كان مستور العاقبة ولا تعرف نتيجته. ويشمل الخداع والجهالة والتدليس[3]، وقد روي عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَبَيْعِ الْغَرَرِ[4]، وقد ذكر الخطابي أن أصل الغرر هو ما طوي عنك علمه، وخفي عليك باطنه، وهو مأخوذ من قولك طويت الثوب عل غَرِّه أي على كسره الأول، وكل بيع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزًا عنه غير مقدور عليه فهو غرر[5].

والواقع أن كل بيع يتضمن خطرًا يلحق أحد المتعاقدين فيؤدي إلى ضياع ماله فهو غرر منهي عنه، وقد اتفق الفقهاء على عدم صحة بيع الغرر[6].

1- أخرجه مسلم، كتاب المساقاة باب لعن آكل الربا وموكله (3/219) حديث رقم (1598).

2- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) (2/886) حديث رقم (889).

3- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط في الفقه الحنفي، دار المعرفة، بيروت، 1406هـ، (13/68).

4- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذي فيه غرر (3/1153) حديث رقم (1513).

5- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، معالم السنن للخطابي (شرح سنن أبي داود) المطبعة العلمية، حلب، 1352هـ 1933م، (3/88).

6- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المجموع شرح المهذب مع التكملة للمطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، د. ط. ت، (9/310).

هذه الصيغ وغيرها من الطرق والأساليب الوهمية من القمار وبيوع الغرر الذي حرمه الله تعالى ورسوله ﷺ، وهو قائم على أكل أموال الناس بالباطل واستنزاف أموالهم بطرق ماكرة وحيل ملتوية ومحرمة وعلى هذا الأساس منعت الشريعة كل المعاملات التي يتخللها ظلم أو تدليس أو غرر، وهي مشمولة بنهي النبي ﷺ عن بيع الغرر وبيع الملامسة والمنابذة وبيع الحصاة[1].

المنع من الأنشطة الفاسدة:

يعتبر الاقتصاد الإسلامي أن الأموال والثروات مال الله تعالى، وأن المسلم مستخلف فيه، عملا بقوله تعالى ﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِ ﴾ [2]، ولأن السلع وقيمتها جزء من الأموال فإن أي استخدام لهذه القيمة بشكل غير مسؤول أو شراء سلعة لا قيمة لها في الشرع يعد هدرا لهذه القيمة، فلا يجوز شراء سلعة محرمة وغير مشروعة.

وهذا مبدأ هام في سبيل الإصلاح الاقتصادي حيث حرمت الشريعة الاستفادة من المحرمات أو الكسب الحرام، ففي جانب المحرمات حرم الانتفاع من الخمر بالبيع أو الشراء وأنه لا ضمان على من أتلف الخمر وكذلك الخنزير وأشباهه من المحرمات؛ لأن المحرمات والخبائث لا اعتبار لها شرعًا في الإسلام، ويطلق عليها الأموال غير المتقومة لأن قيمتها مهدرة شرعا.

وبناء على ذلك فإن الناتج القومي الإجمالي من منظور إسلامي سوف يختلف عنه من منظور الاقتصاد الوضعي حيث يتم حذف كل السلع والخدمات والأنشطة المحرمة في الناتج القومي الإجمالي الإسلامي.

إن هدر المحرمات من خمر وخنزير وميتة ودم ونجاسات واعتبارها أنشطة وخدمات محرمة وإن كان قد يلحق الضرر المادي بالبعض فإنه سوف يكسب المجتمع وفرًا كبيرًا، عن طريق تخليصه من الأمراض المادية العضوية والمعنوية والروحية والنفسية التي تنجم عن طريق تبادل وبيع وشراء الميتة والدم والخنزير والخمر وسائر النجاسات

1- انظر في ذلك ما ورد من أحاديث في: العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المكتبة السلفية، مصر، ط1، 1380هـ، (4/360)، المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، دار الكتب العلمية بيروت، (4/447).

2- سورة الحديد آية 7

والمحرمات، مما يكسب المجتمع صحة وعافية ونشاطا وقوة، ويزيد في إنتاجيته وعطائه وتقدمه ماديًّا ومعنويًّا، وبما يحقق فكرة التنمية المستدامة في تحقيق أبعادها المتكاملة والتي تتمثل في المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وبناء النظام الاقتصادي، وتحقيق التكافل الاجتماعي.

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة التي قضيناها مع دور السنة النبوية في تحقيق التنمية المستدامة: المجال الاقتصادي أنموذجًا أمكننا التوصل إلى النتائج والتوصيات الآتية:

1- تعد التنمية بمضمونها العام غاية كل المجتمعات الحديثة والهدف الأساسي لجميع دول العالم، باعتبارها تعمل على تحقيق صيغة من النمو المستمر بما ينعكس إيجابا على تحسين ظروف المجتمع بصفة عامة، وينتج عن ذلك حالة من التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي،

2- برزت التنمية المستدامة باعتبارها واحدة من الطروحات والبرامج التي تم الاهتمام بها في العقود الخمسة الأخيرة وتم التركيز عليها بشكل متميز حين تحولت بعد عام 1987م إلى برنامج مستقل وعقد لها مؤتمر خاص من قبل الأمم المتحدة والذي وضع تعريفها وأبعادها والتحديات التي تواجهها.

3- حث الإسلام على عمارة الأرض واستثمار مواردها الطبيعية والإفادة من خيراتها وما بث الله فيها من موارد (معادن وثروات) عملا بقوله تعالى ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا﴾ واستلهامًا من قول النبي ﷺ: (إنْ قَامَت السَّاعةُ وَفِي يَد أَحَدِكُم فَسِيلةٌ فَإنْ استَطاعَ أنْ لَا تَقُومَ حَتى يَغرِسَهَا فَليَغرِسْهَا)، ولا شك أن التنمية المستدامة تعتبر أهم متطلبات عمارة الأرض من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية المعدة لهذا الغرض.

4- تبرز أهمية هذا البحث في كونه محاولة لتأصيل التنمية المستدامة من خلال الهدي النبوي، وإظهار عناية السنة النبوية بالتكامل بين مجالات التنمية المستدامة، وإبراز العناية بالحديث الموضوعي ودوره في القضايا المعاصرة، حيث اشتملت السنة على العديد من النماذج والتطبيقات في هذا المجال، مما يؤكد شمولية السنة النبوية ومناسبة نصوص الوحي لكل عصر وزمن لخدمة المجتمع.

5- إن التعريف الأدق للتنمية المستدامة من منظور إسلامي هو: "الترقية العلمية المتكاملة، للمكونات البيئية والثروات الاقتصادية والتفاعلات الاجتماعية، بما يضمن استدامتها تبعا للمبادئ والضوابط الإسلامية"، ويعني هذا التعريف أن التنمية المستدامة تمثل عملية الانتقال من أوضاع غير مرغوب فيها إلى أوضاع أفضل، اعتماد على قواعد العلم واستنادًا إلى دراسات علمية موضوعية، لضمان

المحافظة على الموارد وتجديدها واستثمارها بشكل عقلاني، والحرص على استثمار الثروات الاقتصادية بما يحقق نموًّا اقتصاديًّا مستدامًا، يضمن استفادة جميع طبقات المجتمع منه، بما يقلل من نسب الفقر والبطالة.

6- تركز التنمية المستدامة على التكامل بين البيئة والتنمية، وتتحقق أبعادها من خلال التوافق بين أنظمة ثلاثة هي: المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وبناء النظام الاقتصادي، وتحقيق التكافل الاجتماعي. وبهذا تطور مفهوم التنمية المستدامة ليشمل هذه الأبعاد الثلاثة لأن تطور الاقتصاد هو غاية التنمية، والمجتمع الإنساني هو وسيلته، والبيئة هي من تحتضن هذين البعدين الاقتصادي والاجتماعي. لذلك فإن تفعيل التنمية المستدامة يعني تفعيل هذه الركائز الثلاث معا وعلى قدم المساواة، لأن التقليل من قيمة أي بُعد سيؤدي إلى انهيار العملية بشكل عام.

7- تسعى التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها: تحسين نوعية حياة السكان، ورفع مستويات المعيشة، واحترام البيئة الطبيعية، والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، وإحداث تغيير مناسب في الحاجات تبعا للأولويات، حيث يتم التغيير والتطوير بطريقة تلاءم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية.

8- أبرز الركائز والبرامج التي دعت إليها السنة النبوية، والتي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، تتمثل في المحافظة على النظافة الشخصية، والمحافظة على نظافة المكان والطريق، والمحافظة على نظافة الساحات العامة، والنهي عن تلويث الموارد المائية، والاستخدام العقلاني للموارد، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة والحث على الزراعة وتوفير الغذاء، وترشيد الاستهلاك ومنع الإسراف، ولا شك أن الالتزام بهذه الركائز يعتبر مظهرًا من مظاهر التأصيل الإسلامي للتنمية المستدامة المعتمدة على بعد روحي تعبدي غير متوفر في النظم الوضعية القديمة والحديثة.

9- تضمنت نصوص السنة النبوية منظومة متكاملة من القيم: كالأمانة والصدق والإتقان، وتحريم الغش والكذب ونبذ روح الاتكالية في العنصر البشري، الذي يعتبر أساس التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي لضمان أعلى درجات الأداء والكفاءة في العملية الاقتصادية.

10- حاربت السنة النبوية ظواهر الفساد الاقتصادي والمالي كظاهرة الغش في المعاملات

الاقتصادية، أو السقوط في فخ المعاملات الربوية التي لما لها من انعكاسات خطيرة على البنية الاقتصادية للدول ولأنها تساهم بشكل كبير في اختلال التوازن في النظام الاجتماعي، وبث روح الاستغلال وسلب الحقوق مما يربك المنظومة الاقتصادية فتتخلف الأمة عن التقدم والرقي الحضاري.

11- تمثل دور السنة النبوية في تحقيق فكرة التنمية المستدامة ووضع المعالجات الوقائية والعلاجية، ومن خلال بناء الدولة وتثبيت دعائمها، وبناء المسجد ليكون محطة للعبادة ومكانا للتكافل الاجتماعي، وليصبح مركزًا للقرار ومتابعة أحوال المسلمين إداريًّا واقتصاديًّا، وجاءت المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار لتمثل حالة فريدة من التكافل والتواصل على مستوى التاريخ الإنساني.

12- وضع النبي ﷺ الضوابط والقواعد الشرعية والمهنية والاقتصادية التي تضبط التعامل الاقتصادي في الأسواق، وعمل على تشريع الأحكام الملزمة التي تضمن حرمة أموال المسلمين ووجوب المحافظة عليها، ومنع الاحتكار للسلع والبضائع، ومنع المعاملات غير المشروعة، وتحديد الأوزان والمكاييل وكانت هذه الخطوات والإجراءات صيغة تنظيمية وإدارية لتنظيم وإدارة العمل الاقتصادي التنموي، مما يثبت اعتماد النبي ﷺ للأطر التنظيمية باعتبارها صيغة متقدمة من صيغ السنة النبوية لتحقيق التنمية في المجال الاقتصادي.

13- أبرز المعالجات النبوية في تحقيق التنمية الاقتصادية التشجيع على السعي في الأرض وطلب الرزق وتحصيل فرص العمل المتنوعة، وتشجيع العمل في القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ولم يقبل لأي فرد من أفراد المجتمع أن يبقى عاطلاً دون كسب أو عمل، وعملت السنة النبوية على تقديم الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية الجزئية، منها تحريم المعاملات الظالمة، وتحريم المعاملات الربوية، والمنع من الأنشطة الفاسدة، مما يكسب المجتمع وفرًا كبيرًا، ويخلصه من الأمراض المادية العضوية والمعنوية والروحية والنفسية، ويزيد في إنتاجيته وعطائه وتقدمه ماديًّا ومعنويًّا، وبما يحقق فكرة التنمية المستدامة في تحقيق أبعادها المتكاملة والتي تتمثل في المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وبناء النظام الاقتصادي، وتحقيق التكافل الاجتماعي.

حسبنا أننا اجتهدنا، ، ، ومن الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

المصادر والمراجع

أولاً القرآن الكريم.

ثانيًا الكتب والدراسات والبحوث، وهي مرتبة هجائيا:

- الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربية، د. صالح أبو صبيع، دار البركة عمان الأردن، ط1، 2009م.
- الإسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة، أ.د. عودة راشد الجيوسي، ترجمة جمانة وليد وآخرون مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، 2013م.
- إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1986م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، محمد بن محمد بن الحسين الزبيدي، المحقق/ مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية بيروت.
- التخطيط والتنمية في الإسلام، محمد عبد المنعم عفر، دار الريان جدة، 1405هـ، 1985م.
- تقرير مستقبلنا الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، إصدار المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت، دار عالم الكتب.
- التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، د. قادري محمد الطاهر، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2013م.
- التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، ماجدة أحمد أبو زنط وعثمان محمد غنيم، مجلة المنارة للبحوث والدراسات جامعة آل البيت، المفرق الأردن، المجلد الأول العدد1، 2006م.
- دراسة العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة، منظمة الايسيسكو.
- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد ين يزيد القزويني، المحقق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، المحقق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت.
- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المحقق/ أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة ومطبعة مصطفى الباب الحلبي مصر، ط2، 1395هـ، 1975م.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المحقق/ مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير دمشق، ط5، 1414هـ، 1993م.
- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، المحقق/ محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة، تم تصويره دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1374هـ، 1955م.
- العالم الإسلامي والتنمية المستدامة (الخصوصيات والتحديات والالتزامات) جدة السعودية 10–12/6/2002م، منطمة الايسيسكو الرباط المغرب.
- العين للفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، المحقق/ مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1980م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري للعسقلاني، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة السلفية، مصر، ط1، 1380هـ.
- لسان العرب لابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي، دار صادر بيروت، ط3، 1414هـ.
- المبسوط في الفقه الحنفي للسرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي دار المعرفة، بيروت، 1406هـ.
- المجموع شرح المهذب للنووي مع التكملة للمطيعي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، مكتبة الإرشاد جدة.
- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المحقق/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1411هـ، 1990م.
- المسلمون يستهلكون يوميا أكثر من 32 لتر يوميا في الوضوء، إيمان الخطاف،

صحيفة الشرق الأوسط العدد 10341 بتاريخ 22/3/2007م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، 1421هـ، 2001م.
- معالم السنن للخطابي (شرح سنن أبي داود) أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المطبعة العلمية، حلب، 1352هـ، 1933م.
- المعجم الأوسط للطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، دار الحرمين القاهرة، 1415هـ، 1995م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد، عالم الكتب، ط1، 1429هـ، 2008م.
- النشرة الاقتصادية العدد45، نوفمبر، 2015م، دائرة التنمية الاقتصادية، حكومة رأس الخيمة.
- وثائق المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء البيئة، دراسة العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).
- الوقف ودوره في التنمية، د. عبد الستار إبراهيم الهيتي، نشر مركز البحوث والدراسات، ط1، 1419هـ، 1998م.